انتقال العمالة المؤقتة فى إطار المفاوضات مع الاتحاد الأوروبى

ماجدة شاهين وأكرم بسطاوي

أهمية الورقة:

- مناسبة توقيتها ونحن بصدد بدء المفاوضات الثنائية مع الاتحاد الأوروبي حول مزيد من التحرير في التجارة في الخدمات.
- تناولها موضوع حيوي وشديد الحساسية بالنسبة لمصر والاتحاد الأوروبي على حد سواء (انتقال العمالة المؤقتة وفقا للأسلوب الرابع من اتفاقية التجارة في الخدمات)، كما أنه لم يتم بحثه حتى الآن بالعمق والتفصيل الواجبين.

أهداف الورقة:

- إعداد المفاوض المصري للمفاوضات القادمة التي لن تكون سهلة موضحة له أبعاد الموضوع وحساسيته بالنسبة للاتحاد الأوروبي.
- توعية القطاع الخاص بدوره المرتقب في المفاوضات القادمة، وأنه عليه هو الآخر أن يكون ملما إلماما جيدا بتداعيات تحرير تجارة الخدمات الوطنية في مصر.

الأسباب الرئيسية وراء المفاوضات الإقليمية تستهدف مزيدا من التحرير في الخدمات

من وجهة نظر الدول المتقدمة:

- تباطؤ مفاوضات جولة الدوحة.
- خيبة الأمل في مستوى تحرير الخدمات في إطار جولة أوروجواي.

من وجهة نظر الدول النامية:

- التفاوض على شروط أفضل وقدر أكبر من الأفضليات من قبل الدول المتقدمة، لا سيما في ضوء عدم تعميم نتائجها وفقا لمبدأ الدولة الأولى بالرعاية.
- المقايضة على موضوعات أخرى، يتم التفاوض عليها بالتوازي (مساعدات مالية وفنية، النفاذ إلى الأسواق في مجالات أخرى كالزراعة مثلا).

تعريف الأسلوب الرابع للانتقال المؤقت للأشخاص الطبيعيين

- ليس المقصود بالأسلوب الرابع هجرة العمالة.
- ليس المقصود بالأسلوب الرابع انتقال العمالة إلى الدولة المستوردة بحثا عن عمل.
- ولكن المقصود هو التعاقد على فترة زمنية محددة.
- ولا تحدد الاتفاقية طبيعة التعاقد أو نوعية الخدمة أو فئات العمل (ماهرة أو غير ماهرة)، الخ.

ثلاثة أخطاء شائعة يجب أن يعي لها المفاوض المصري

- قصر انتقال العمالة فيما بين الشركات متعددة الأطراف وفروع الشركات الأم.
- قصر انتقال العمالة على الفئات المهنية والماهرة.
- ألاّ يعمل موّرد الخدمة في شركة وطنية في الدولة المستقبلة.

مشكلتان أساسيتان يجب التغلب عليهما فى المفاوضات

- اختبار الحاجة الاقتصادية.
- القيود الإدارية وتلك المتعلقة بتأشيرات الدخول.

ممارسة الضغوط المتبادلة وتبادل التنازلات في تحرير الخدمات

- تعد مصر من بين أقل الدول تحريرا للقطاعات الخدمية، الأمر الذي سيضعها تحت ضغوط متزايدة من قبل الاتحاد الأوروبي للالتزام بفتح أكبر عدد من القطاعات الخدمية وتسجيلها في جدول التزاماتها.

- والحال كذلك بالنسبة للاتحاد الأوروبي، الذي ما يزال يعوزه الكثير بالنسبة لتحرير الأسلوب الرابع لانتقال موردي الخدمة.

المعادلة فى صالح الطرفين: مصر والاتحاد الأوروبي

- تزايد حاجة الاتحاد الأوروبي خلال العشرين سنة القادمة (2005 – 2025) إلى مزيد من العمالة الأجنبية في ظل اختلال الهيكل السكاني بدوله، قد تصل إلى 21.6 مليون فرصة عمل في الفترة محل البحث، وإزاء انخفاض سكانه من الفئة العاملة ما بين 20-40 سنة بنسبة -17%.

- ويقابل ذلك في مصر تزايد معدّلات البطالة، لا سيما بين خريجي الجامعات وخريجي المدارس والمعاهد الفنية، حيث يدخل سوق العمالة في مصر سنويا ما يقدّر بنحو 790.000 عمالة جديدة خلال العشرين سنة القادمة.

الحقوق المكتسبة تلقائيا

- المجموعة الأولى: تشمل الحقوق التي يتم تطبيقها بالفعل في الأطر الإقليمية بموجب قواعد منظمة التجارة العالمية. والمقصود بالمجموعة الأولى هي الحقوق المكتسبة وفقا لالتزامات المادة الخامسة بالاتفاقية والسابق الإشارة إليها وكذا شرط التمكين (Enabling Clause).

- المجموعة الثانية: وهي ما تُعرف بالـacquis communautaire، وعلى المفاوض المصري أن يدرس هذه المجموعة من القوانين والقواعد في الاتحاد الأوروبي والاستفادة من الحقوق المكتسبة من جرائها.

- المجموعة الثالثة: هي التنازلات والأفضليات التي قام الاتحاد الأوروبي بتقديمها في دولة ثالثة يمكن أن تستفيد منها مصر بالتبعية، بل أيضا مزايا داخلية مثل ما اقترحه نائب رئيس اللجنة الأوروبية بالنسبة لانتقال الأشخاص الطبيعيين داخل الاتحاد الأوروبي بموجب "البطاقة الزرقاء"، التي تقضي بالعمل سنتين بصفة مؤقتة للمهنيين وقواعد مماثلة للعمالة غير الماهرة، بمعنى أنه يمكن لنا الاستفادة من فترة العامين من حيث المبدأ، وذلك بدلا من ذهاب الاتحاد الأوروبي إلى التفاوض على فترات أقل.

التنسيق مع القطاع الخاص والمجتمع المدنى

- يتعين الإعداد منذ الآن للقطاعات التي تهم مصر وتخدم مصالحها للتفاوض بشأنها أو حتى الاتفاق على حجم حصص محددة يمكن على أساسها انتقال الأشخاص الطبيعيين إلى الاتحاد الأوروبي، غير أن الأمر يتطلب بالضرورة تأهيل هذه العمالة وتدريبها حتى تكون قادرة على المنافسة في سوق العمالة الأوروبية، مع التفاوض على بعض الأفضليات الخاصة للعمالة المصرية دون تعميمها على دول أخرى مثل الهند أو الصين.
- أهمية رفع مستوى التدريب ووضع معايير محددة تتسق والمتطلبات الأوروبية لتعزيز المنافسة.
- التحول المؤسسي في قطاع التدريب من حيث إنشاء جهاز موحد وربطه بالاتحاد الأوروبي ومشاركة القطاع الخاص بدلا من انتشار أجهزة التدريب في جميع الوزارات
- مجلس التدريب بوزارة التجارة والصناعة وارتباطه بمشروع ممول مباشرة من الاتحاد الأوروبي TVET.

التفاوض على عمالة موسمية

- في الزراعة أو صيد الأسماك أو السياحة أو الفندقة أو التشييد والبناء، فكلها عمالة يمكن أن تدخل في نطاق الأسلوب الرابع لانتقال الخدمة بصفة مؤقتة، وهي عمالة مطلوبة في دول الاتحاد الأوروبي في مواسم معينة وتوقيتات محددة، يجب أن تكون أمام المفاوض المصري عند التفاوض.

- ويرفض الاتحاد الأوروبي - حتى يومنا هذا - تضمين مثل هذه الفئات في جداول التزاماته.

- ويمكن لمصر أن تدفع بهذه المفاوضات بقوة على الصعيد الثنائي والأورو-متوسطي، خاصة وأن التفاوض حول هذه العمالة لن يكون على أساس الدولة الأولى بالرعاية.

الاعتراف المتبادل أو المعادلة

Equivalency، أي معادلة متطلبات الخدمات المهنية والشهادات الجامعية. وطبيعي على مصر أن ترتقي بمستوى تخصصاتها حتى يمكن الاعتراف بها أسوة بالشهادات الأوروبية. وعلى المفاوض المصري أن يتفاوض على فترة انتقالية محددة لتطبيق معادلة الشهادات، كما عليه أن يتفاوض على ما يُعرف بشرط "التعدي" الـ**transitivity clause**، بما يعني أنه لو تم الاعتراف بالمعادلة في دولة أوروبية، فإنه يتم ذلك بالتبعية في الدول الأخرى الأعضاء.

التوصيات

- مراعاة تطبيق المادة الخامسة من اتفاقية التجارة في الخدمات والتأكيد على ضرورة تضمين المفاوضات الأساليب الأربعة لتوريد الخدمة، كما أنه يمكن أيضا الاستناد إلى شرط التمكين الذي يعطي الدول النامية مرونة أكبر في المفاوضات الإقليمية.
- الاتفاق على تعريف واضح ومحدد للأسلوب الرابع لانتقال الأشخاص الطبيعيين، على أن يتضمن التعريف بمفهومه الواسع بما يخدم المصلحة المصرية.
- تعظيم القدرة التفاوضية للمفاوض المصري من خلال دراسة مستفيضة لما أسميناه بالورقة الحقوق المكتسبة تلقائيا (سواء في نطاق ما يُعرف بالـ(acquis communautaire) أو تنازلات يكون الاتحاد الأوروبي أو الدول الأوروبية قد قامت بمنحها لدولة ثالثة أو قواعد داخلية معمول بها فيما بين الدول الأعضاء.

تابع التوصيات

- التفاوض حول تعميم مبدأ الاعتراف المتبادل والمعادلة للمؤهلات المختلفة، على أن يتم التفاوض على فترة انتقالية معقولة تقوم مصر خلالها بتحديث والارتقاء بمستويات التعليم والمؤهلات العليا والتدريب الخ. والتفاوض حول إطار أو آلية للتطبيق.
- التفاوض على فترات انتقالية معقولة للتدرج في تحرير القطاعات الخدمية المختلفة لتمكينها من الارتقاء بمستوى التنافسية في السوق الوطني وكذا الأسواق الإقليمية والدولية.
- التفاوض على تأشيرة أورو-متوسطية للعمالة المؤقتة للمنطقة، على أن تكون الدولة الموفدة والدولة المستقبلة مسئولة عن تطبيق هذه التأشيرات بشكل جيد.
- اقتراح آلية للوقاية في حالات الطوارئ والدفع بها على الرغم من مقاومة الدول المتقدمة لمثل هذه الآلية على الصعيد متعدد الأطراف.